مجلة سوسيولوجيون ISSN: 2716-9170
المجلد: الأول العدد: 02 السنة: 2020

المقاربة التشاركية وسؤال تدبير التنمية المحلية للمجال الحضري بالمغرب

The participatory approach and the question of managing the local development of the urban sphere in Morocco

إدريس الدريسي، جامعة ابن زهر أكادير / المغرب، ايميل: drissipr_84@hotmail.fr

ملخص:

ليست التنمية في مدلولها الشامل أو الجزئي مسألة سهلة التحقق على أرض الواقع ، بل هي عملية مركبة ومعقدة بتعدد أبعادها ومستوياتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية بالأساس من جهة، ووجود فاعلين متمايزين في العالم المعيش من جهة أخرى. مما يجعل فرصة تمكينها رهينة أساسا بطبيعة نسق المجتمع ككل، وما ينبني عليه من مؤسسات تنظيمية يفترض في هندستها ووظائفها التشبع بالإرادة العاقلة الحرة والمسؤولة بمتطلبات الحاضر وتحدياته، والمستقبل وأفاقه، والماضي وترسباته. وهي رؤية لا يمكن الوصول إلى شكلها ومضمونها إلا عبر فلسفة سياسية مبنية على الأسس الكبرى والقواعد المنطقية والمعيارية للمقاربة التشاركية، التي تتلخص في عبارة العمل مع عوض العمل من أجل.

والمتأمل في تاريخ المغرب الحديث منذ فجر الاستقلال إلى يومنا هذا تقريبا، يكتشف أن أغلب السياسات العمومية والاجتماعية المرتبطة بعملية تدبير إشكالات التنمية المحلية بالمجال الحضري مثلا، يتحكم فيها منطق الوصاية المركزية وعدم الوضوح في الرؤية والمنهجية، وذلك باعتراف أعلى سطلة في البلاد (الملك) في أكثر من مناسبة وطنية، أي غياب ما يصطلح عليه بالتدبير التشاركي الذي يضمن لكل فئات المجتمع بمختلف المجالات الجغرافية العيش الكريم والحياة السعيدة. مما يزيد في إنتاج أحزمة البؤس والفقر والهشاشة الاجتماعية والمجالية أيضا، والتي تؤدي لا محالة إلى وقائع وظواهر اجتماعية مرضية كالهجرة والجريمة وغيرها، والتي يكون لها تأثير سلبي على حياة الأفراد والجماعات في وجودهم الفردي والجماعي معا.

لهذا فوحدها المقاربة التشاركية في منظورنا الفكري والمنهجي، وما تستلزمه من تعاقد اجتماعي ومسؤولية أخلاقية وقانونية، وتضامن اجتماعي بين الفئات والمجالات من جهة أولى، وما يربطها من علاقات تفاعلية مع فلسفة براديغمات أخرى ذات أبعاد ومستويات مختلفة، من قبيل الديموقراطية التشاركية والحكامة الجيدة من جهة ثانية، لهي الأدوات المنهجية الكفيلة والقادرة على مواجهة كل

التصدعات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها نسق المجتمع ككل، والوصول إلى تنمية محلية مفعمة بروح المواطنة النشيطة الفاعلة والمبدعة في مسلسل السياسات الاجتماعية.

كلمات مفتاحية : المقاربة التشاركية – التنمية المحلية – المجال الحضري – السياسات الاجتماعية- التدبير .

Summary :

Development, in its comprehensive or partial connotation, is not an easy matter to be realized on the ground. Rather, it is a complex and complicated process, with a multiplicity of dimensions and various economic and social levels in the first place, on the one hand, and the presence of distinct actors in the living world on the other hand. Which makes the opportunity to implement it mainly dependent on the nature of the system of society as a whole, and the organizational institutions on which it is built are supposed to be loaded with free and responsible rational will with the requirements of the present and its challenges, the future and its horizons , and the past and its relics. It is a vision whose form and content can only be reached through a political philosophy based on the major foundations and the logical and normative basis of the participatory approach, which is summarized in the phrase working with instead of working for.

And whoever contemplates the modern history of Morocco since the dawn of independence until almost the present day, he discovers that most of the public and social policies related to the process of managing local development problems in the urban sphere, for example, are controlled by the logic of central guardianship and the lack of clarity in the vision and methodology, with the recognition of the country's highest authority (the king) in More than one national occasion, that is, the absence of what is called participatory management that guarantees for all segments of society in all geographical areas a decent living and a happy life. This increases the production of the belts of misery, poverty, and social and spatial vulnerability as well, which inevitably leads to unsound social facts and phenomena such as migration, crime ...etc. , which have a negative impact on the lives of individuals and groups in their individual and collective existence.

That is why only the participatory approach in our intellectual and methodological perspective, and what it entails in terms of social contracting, moral and legal responsibility, and social solidarity between groups and fields on the one hand, and the interactive relationships that link them with the philosophy of other paradigms of different dimensions and levels, such as participatory democracy and good governance on the other hand. They are the necessary methodological tools capable of confronting all the economic and social cracks

that afflict the structure of society as a whole, and reaching a local development full of the spirit of active and creative citizenship in the process of social policies.
Key words: participatory approach - local development - urban sphere - social policies - management.

مقدمة :

تعد تيمة التنمية المحلية بالمجال الحضري من الموضوعات التي تتسم بصفة الديمومة في البحث الاجتماعي، نظرا لارتباطها بالمجتمع مباشرة في سيرورة وجوده وتطوره في الزمان والمكان، مما يجعلها تندرج ضمن القضايا الكبرى المتنازع حولها فكريا وسياسيا من لدن فاعلين مختلفين، لكل رؤيته الخاصة حول الطرق المنهجية الكفيلة بقياسها من الزاويتين الكمية والكيفية ، وذلك بالاعتماد على مؤشرات معينة ذات نطاق سوسيو اقتصادي بالأساس، تجعل مختلف أفراد المجتمع الواحد يعيشون في بحبوحة السلم الاجتماعي بعيدين عن كل أشكال الاقصاء والتهميش بكل مستوياته وتمظهراته المختلفة. وهي مسألة لا يمكن أجرأتها إلا عبر مجتمع منظم افراده أولا، وذا مؤسسات لها من القدرات العقلية والمهنية ما يؤهلها لوضع برامج وخطط استراتيجية بعيدة المدى، تكون كل مدخلاتها ومخرجاتها من رحم ثقافة المجتمع المحلي، عبر استثمار وتثمين كل إمكاناته الطبيعية والبشرية. الشيء الذي يفرض الاعتماد على مقاربة في عمقها الفلسفي المشاركة والتشارك لكل مكونات المجال الحضري كحيز طبيعي من جهة، وكفضاء اجتماعي للتفاعلات الانسانية من جهة أخرى، خاصة وأن كل شكل في الوجود له علاقة بالمجال، وكل شكل في المجال ينخرط في علاقات مجالية مع أشكال أخرى.

والإشكالية المركزية التي تتأسس عليها المقالة العلمية هذه تتمحور ضمن بعدين متلازمين، الأول يتمثل في كون التنمية المحلية في مدلولها الشامل عملية مركبة ومتداخلة الأبعاد والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية. والثاني يرتبط بفلسفة المقاربة التشاركية وما ترتكز عليه من أسس نظرية ومبادئ إجرائية، كآلية منهجية توجهها أية ممارسة لتهيئة المجال الحضري وتدبير مكوناته المادية والبشرية على حد سواء، من أجل تحقيق تنمية يستفيد منها الجميع. وهو ما يجعلنا نفترض أن تحقيق التنمية المحلية بالمجالات الحضرية وغيرها رهين بمدى تطبيق فلسفة المقاربة التشاركية واحترام قواعدها المنطقية والمعيارية في الممارسة اليومية للحياة الاجتماعية. والتي تتفرع عنها تساؤلات من قبيل كيف تعرف العلوم الانسانية والاجتماعية مفهومي المجال والتنمية المحلية؟ وما الذي يميز تاريخ تدبير المجال وقضاياه بالمغرب منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار المقاربة التشاركية ألية منهجية في تدبير التنمية المحلية للمجال الحضري بالمغرب ؟.

والبحث في عمقه المعرفي يهدف إلى كشف اللثام عما يعترض سياسة تدبير التنمية المحلية بالمراكز الحضرية بالمغرب منذ عقود من اعطاب في المنطلقات تتلخص في سيادة السلطة المركزية في اتخاذ كل الإجراءات في عمليات التخطيط والتنفيذ ، وإقصاء شبه كلي لكل مكونات المجتمع المحلي من

ساكنة وفاعلين محليين أي غياب ما يعرف بالمقاربة التشاركية في كل عميات التدخل والهندسة الاجتماعية للمشاريع التنموية، الشيء الذي نتج عنه ضياع فرص عديدة للتنمية المحلية في بعدها الشامل (التنمية فرصة) ، أي الوقوع في أزمة التنمية. والدليل في ذلك تكوين في السنتين الآخرتين لجنة وطنية تضم خبراء وباحثين في مجالات معرفية مختلفة من أجل عقد لقاءات تشاورية مع فئات عريضة من الفاعلين والمجتمع المحلي من أجل بلورة نموذج تنموي جديد. معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي المقارن بين واقع حال تدبير التنمية المحلية للمجال الحضري بالمغرب منذ فجر الاستقلال إلى يومنا هذا، وبين ما يفرضه الوضع الاجتماعي الحالي للمجالات الحضرية والفئات الاجتماعية بها، من ضرورة إعادة النظر في منهجية إعداد السياسات الاجتماعية، مستحضرين في ذلك نماذج من تجارب عالمية لبعض الدول المعاصرة، كالبرازيل في عملية التدبير التشاركي للسياسات التنموية.

1) في معنى المجال والتنمية المحلية في العلوم الانسانية والاجتماعية

1-1) مفهوم المجال

يعد لفظ المجال عموما ضمن المفاهيم الأكثر استفهاما وضبابية، نظرا لما يتضمنه من غنى في الدلالة والإيحاء، ولما يتصف به من تعقيد ومفارقة. حيث يجيد لعبة مزدوجة، يخفي أحيانا ما ينبغي أن يظهره، ويبرز أحيانا أخرى ما هو مفروض إخفائه... يبدي الوضوح والجلاء، ويضمر اللبس والغموض...الخ. الشيء الذي يجعل كل من يتعاطى معه ولو بشكل نظري أمام مقاربات ورهانات متعددة ومختلفة ، فهو حاضر في دينامية مسار حقل العلوم الكونية من فلك ورياضيات وفيزياء وغيرها من جهة، ومن داخل سيرورة العلوم الاجتماعية والإنسانية من فلسفة وعلم الاجتماع والسياسة والجغرافية وغيرها من جهة ثانية. وهو ما يعني أنه بؤرة تقاطع وتجاذب عدة معارف طبيعية وإنسانية في ذات الوقت.

وبعيدا عن مضامينه في العلوم التجريبية بكل تخصصاتها وفروعها العلمية المختلفة، سنقتصر القول هنا على بعض الدلالات التي تعطى لهذا المفهوم في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية، لا سيما تلك المرتبطة بعلم الجغرافيا من جهة، وعلم الاجتماع من جهة أخرى . فهو عند آل الجغرافيا يقصد به تقطيع وحجم المسافة والمساحة التي تتوزع فيها جميع الظواهر الموزعة على الأرض، إلى درجة أن الباحث دي لابلاش ينعت الجغرافيا بعلم الأمكنة. حيث يتم التمييز بين مجالات قروية (أرياف) ومجالات حضرية (مدن) وما يتسم به كل مجال من خصائص طبيعية وبشرية، انتجت لنا داخل علم الجغرافيا تخصصين على الأقل طبيعي وبشري. في حين يرتبط عند علماء الاجتماع بعقلنة الفعل الاجتماعي وما يبنيه حضور الانسان الفاعل من أدوار ووظائف اجتماعية داخل المجال المتواجد به. حيث يتم التمييز بين المجال الطبيعي والمجال الاصطناعي، الأول يظهر من خلال الظروف الجغرافية والمناخية التي تحدد بدرجة من الدرجات قوى الإنتاج والأدوات التي يمكن للمجتمع استعمالها، والثاني

يثار من خلال التغييرات التي يحدثها الإنسان في الطبيعة عبر فعله السوسيوتاريخي المستمر في الزمان والمكان. وفي هذا السياق يميز عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو بين المجال الطبيعي (الفيزيقي) والمجال الاجتماعي الذي يتشكل من خلال العلاقات الاجتماعية التفاعلية، والتي يكون لها انعكاس على المجال الطبيعي، إما سلبا أو ايجابا. وهنا تكمن رؤية الإنسان للمجال على مستوى تدبيره والتخطيط له، وهو ما يعطي للمجال شكلا ووظيفة ومعنا اجتماعيا. فكينونة الإنسان الوجودية تتحدد بشكل أكبر من خلال تراكم التجارب اليومية في المجال السوسيوثقافي المركب، وهذا ما يسمى في الثقافة الألمانية بالمجال المعيش، والذي يكون في علاقة مع الممارسة الاجتماعية **(المالكي، 2015، ص ص 52-53 بتصرف).**

والحقيقة أن دلالة المجال في المعرفة السوسيولوجية لم تظهر إلا نهاية السبعينيات من القرن الماضي ، بعد المجهود التأسيسي الذي نظر عناصره التحليلية وركب اسسه التفسيرية، عالم الاجتماع الفرنسي هنري لوفيفر Henri Lefebvre من خلال كتابه " إنتاج المجال La production de l'espace حيث يحتفظ بالمعنى والمضمون الواسع للممارسة الاجتماعية " البراكسيس" ليؤكد على أن المجال الاجتماعي ليس شيئا كباقي الأشياء الأخرى ولا منتوجا ضمن المنتوجات، بل هو يشكل الأشياء المنتوجة، كما يتضمن العلاقات القائمة فيما بينها في وجودها المتزامن. فهو ينتج ويعاد إنتاجه في ارتباط وثيق بالقوى المنتجة وبعلاقات الإنتاج، وهذا ما دفع البعض لينظر إلى أن نظرية لوفيفر الفرنسي رغم كونها قد دشنت لدائرة جديدة في سوسيولوجيا المجال والحياة الحضرية، إلا أنها ظلت مشدودة وحبيسة سقف نظري محدود يرتبط بالإيديولوجية الماركسية وبحلم الثورة. بحيث نجد في دراسة ميدانية لتنظيم المجال بمدينة بوردو الفرنسية الباحث جان بيير اغوسطين نقدا موجها لتصور لوفيفر وللمقاربة الماركسية، خاصة تصورهما ومقاربتهما للمجال. فحسب الباحث بيير المجال ليس متتالية متجانسة، حيث تسجل ضمنها الممارسة وتستقر الأنشطة، بل هو واقع مبني ويعاد بناؤه انطلاقا من فرضيات نظرية، مما يعني أن المجال خاضع لكل التحولات الكبرى ومرتبط بها أشد الارتباط. وبالتالي فهو ليس نتيجة الية للعلاقات الاجتماعية، ولا إفرازا مباشرا للممارسة والأنشطة الاجتماعية خاصة الاقتصادية منها، بل أيضا نتيجة لعلاقات رمزية للعبة القوى والسلط، فهو يتدخل وكما بين عالم الجغرافيا الفرنسي بول كلافال Paul Claval في لعبة السلطة والقوة، عبر ثلاثة مستويات كبرى هي: كدعامة للحياة بواسطة ماله من امتداد، وكعائق أمام بعض علاقات الارتباطات القوية. وأخيرا كأساس للنشاط الرمزي بما يمنحه من قوة التمثلات والصور والتراكيب الذهنية منذ مرحلة الطفولة **(Claval, 1978, p15)**. بمعنى أن المجال حسب ذات الباحث ليس مجرد نتيجة للممارسات الاجتماعية فقط، بل هو أيضا سببا ومحركا موجها للأنشطة والفعاليات الرمزية، إنه النسق المهيكل للصور الذهنية التي تتشكل داخل الجماعات والقوى الاجتماعية من جهة، كما يحظى هو بدوره لتقييم متعدد ومتنوع، يبلغ

في بعض اللحظات درجة التناقض من قبل الجماعات والقوى الاجتماعية نفسها من جهة ثانية. مما يجعل المجال مجال صراع وتنافس يومي بين رؤيتين، الأول سياسية تجعل منه ملحقا بالسلطة ويقوي اللعب السياسي ورهاناته، والثانية مدنية تجعل منه حقلا لتعدد اللعب واللاعبين اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وحتى ترفيهيا من جانب تدبير ما يسمى بالوقت الحر. أي أن المجال في منظور الاتجاه الأول يرتبط بإشكالية الضغط الاجتماعي ومراقبة الفاعلين الاجتماعيين من طرف السلطة السياسية، ومحاولة توزيعهم وفق هاجس أمني - وهو الهاجس المتحكم فعليا في سياسة تقسيم التراب وتدبيره تقريبا في واقعنا المغربي والعديد من دول العالم الثالث- فيما يرتبط تصور المقاربة الثانية للمجال بكل الأنشطة الاقتصادية والثقافية والبيئية. وبالتالي يضع المجال إما موضوع إدراك وتمثل (السيكولوجيا) أو حقلا للاستثمار (الاقتصادي) أو مكانا طوبوغرافيا تلحقه تغيرات (الجغرافيا) أو حقل رهان وصراع بين مختلف الفئات الاجتماعية والفاعلين السياسيين (السوسيولوجيا). كما يميز الباحث بول هنري شومبار دولوف بين نوعين من المجال الاجتماعي : الأول يسمى بالمجال الموضوعي L'espace objectif والمستخلص من المجال السوسيوجغرافي الذي تتحرك وتعيش فيه جماعات انسانية معينة، وتتحكم فيه عوامل اقتصادية وعلاقات اجتماعية ونماذج ثقافية، بحيث يخضع الأفراد والجماعات في حياتهم الاجتماعية لنماذج من السلوكيات هي من وضع المسؤولين عن التخطيط الحضري. والثاني يسمى بالمجال الذاتي L'espace subjectif والناتج عن إدراك الأفراد والجماعات للخصائص غير المرئية والمرئية للمجال، بفعل الممارسة والادراك الاجتماعيين للمجال الواقعي الذي يتحول إلى مجال ذاتي. وهو ما يفيد أن المجال الاجتماعي يدرك ويتمثل بطرائق مختلفة من طرف الأفراد والجماعات. وهنا ضرورة الانتباه إلى ما أكد عليه إميل دوركايم وغيره من علماء الاجتماع الأوربيين فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين المسافة المجالية والمسافة الاجتماعية، فالقرب المجالي بدل أن يعمل على تقليص المسافة الاجتماعية في مستويات متعددة، قد يعمقها ويجعل أثارها سلبية أكثر. وفي هذا السياق أنجز كل من جون كلود شامبوردون J.C.Chamberedon وميشيل لومير M.Lemaire دراسة أوجز نتائجها في مقالتهما الشهيرة : " القرب المجالي والمسافة الاجتماعية : التجمعات الكبرى وساكنتها **(المالكي، مرجع السابق، ص ص 55-56)**."

لهذا فالباحث في علم الاجتماع بعد قيامه بالبحث الاستكشافي اللازم في الموضوع يصل إلى طرح إشكالات تتعلق بالوضع النظري لمفهوم المجال من جهة، والعلاقة بين المجال الذهني (المدرك، والمفكر فيه والمتمثل) وبين المجال الاجتماعي (المبني والمنتوج) أي بين مجال التمثل وتمثل المجال من جهة أخرى. فالمدينة كنموذج لمجال جغرافي معين يعرفها هنري لوفيفر بأنها اسقاط للمجتمع في المجال. فهو بالإضافة إلى كونه منتوج مادي وغير مادي، هو أيضا تعبير واقعي عن كل تجمع تاريخي يحدث في المجتمع، مما يفيد أن كل نظرية عن المجال تندرج بالضرورة ضمن نظرية اجتماعية عامة. فلا يمكن لأي

نظرية اجتماعية تجاوز البعد المجالي في الظواهر التي تريد تفسيرها، فالربط بين المجال والمجتمع يفرض مناقشة للمجال كعنصر داخل نظام اجتماعي عام منظم بالقوانين نفسها، ومرتبط بشكل عضوي مع باقي عناصر البنية الاجتماعية.

1-2) مفهوم التنمية المحلية

يحظى موضوع التنمية باهتمام بالغ من قبل الباحثين في مجالات معرفية متعددة، والمسؤولين السياسيين والاقتصاديين، لما له من قيمة في حياة الفرد والجماعة والمجتمع على مستويات مختلفة متكاملة فيما بينها، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا. فاللفظ في مجال العلوم الإنسانية يحضر بشكل كبير في مستوى دلالته وأبعاده بين حقول معرفية متعددة، تكاد تجمع رغم وجود مفارقات بينها على كونه يفيد الرفع من مستوى جودة الحياة للفرد والجماعة المحلية، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. مما يجعل من معنى اللفظ غاية كل إنسان عاقل تحكم وجوده الفردي أو الجماعي مبادئ منطقية ورهانات مستقبلية، عبر أليات منهجية وقدرات معرفية يستخدمها في تواجده اليومي وانتمائه الاجتماعي لنسق المجتمع. كما أن في تعريفها العام عملية مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع، من خلال التصدي لكل المشكلات وإزالة المعيقات وتحقيق الإمكانات عبر استغلال الطاقات البشرية والموارد الطبيعية واستثمارهما معا، بما يحقق التقدم والنمو والتنمية للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد. الشيء الذي يفيد معه أن التنمية، وكيفما كان نوعها تتطلب من الفاعل التفكير والتخطيط المبني على الأهداف المتنوعة القريبة المدى أو البعيدة المدى.

وفي عام 1955 ثم تعريف المفهوم من طرف هيئة الأمم المتحدة للتنمية بأنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي. ثم عرفتها عام 1956 تعريفا أخر مؤداه أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع **(شفيق،1994، ص13)** . وهنا لفظ المحلي الذي هو تأكيد على البعد الترابي، لأن التنمية المحلية مسلسل يهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان، واشباع حاجياتهم الأساسية في حيز ترابي معين، عبر تنويع وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بواسطة تفعيل وتنسيق موارد وطاقات هذا الحيز الترابي. وهو ما يفيد أن التنمية المحلية تنمية شمولية ومندمجة وموطنة، مرتبطة بالجودة الموجودة بالمجال الترابي، تروم تعبئة وتثمين كل الموارد الطبيعية والبشرية التي تنتمي إلى ما يسمى بالرأسمال المجالي، من أجل بلورة مشاريع تنموية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثقافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجال المدروس.

والتنمية باعتبارها سيرورة كونية ليست وحيدة الاتجاه، كما تدعي بعض الاتجاهات الكلاسيكية في علم الاجتماع التنمية، مثل اتجاه النماذج أو المؤشرات أو اتجاه التطوري المحدث، وغيرها من

المدارس الفكرية التي تحدد مسارا معين لتحقيق التنمية بالنسبة للدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو. وإنما التنمية وكما يقول الباحث جان ماري ألبرثين" لا يمكنها أن تولد إلا من تحرك واع ومن تناسق من أجل التحكم في المصير الاقتصادي الذي يجب أن يتمخض أولا من رغبة وطنية، فالتنمية لا يمكن تحقيقها من الخارج... والتعاون الدولي يمكنه تسهيل مهمة الحكومات في الدول النامية، إلا أنه لا يعفيها من التحرك"**(يحيا، 2010، ص ص 24-25)**. وهذا ما عبر عنه بشكل أكثر دقة ووضوح الباحث أمارتيا صن بالتنمية حرية. كما لا يمكن بالمقابل تبني سياسة تنموية واحدة داخل نفس البلد لا تراعي الخصوصيات الثقافية لكل منطقة وامكاناتها الطبيعية والبشرية، فغالبية المشاريع والبرامج التنموية التي لم تنجح بالمجالات الحضرية أو القروية سببها اعتماد مقاييس تعميمية لم تراع الخصوصيات المحلية، ومن ثم تجاهل السكان المحليين لها.

لذا فالتنمية المحلية كرهان استراتيجي مجتمعي عبارة عن سيرورة تاريخية، الهدف منها الرفع من المستوى المعيشي للسكان في مجال جغرافي ترابي معين، عبر تنويع وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ، وتفعيل وتنسيق موارد وطاقات هذا المجال الترابي من جهة ثانية، وذلك عبر ما يسميه عالم الاجتماع والسياسة والفلسفة الألماني يورغن هابرماس Jürgen Habermas في كتابه " نظرية الفعل التواصلي * Théorie de l'agir communicationnel بالعقل التواصلي أو العقلانية التواصلية La rationalité communicationnelle بما هو فاعلية تتجاوز العقل المتمركز حول الذات، والعقل الشمولي المنغلق. إنه عقل يبنى على فعل خلاق يقوم على الاتفاق، بعيدا عن الضغط والتعسف، هدفه بلورة إجماع يعبر عن المساواة داخل فضاء عام ينتزع فيه الفرد جانبا من ذاتيته ويدمجها في المجهود الجماعي الذي يقوم بالتفاهم والتواصل العقلي، الذي يهم العالم المعيش Le monde Vécu العقلانية الأداتية La rationalité instrumentale أو الفعل الأداتي المرتبط بالنسق Système **(أبو النور ،2012، ص137)**. إضافة إلى اعتمادها كمسلسل بنائي على تثمين كل الموارد الطبيعية والبشرية بمجتمع محلي ما، باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته في الوجود. وهي حقائق لا يمكن تحقيقها إلا عبر تبني العمل مع عوض العمل من أجل، أي الإقرار بشكل تطبيقي لما يسمى بالمقاربة التشاركية وما تحتويه من أليات وميكانيزمات، إلى جانب براديغمات أخرى لا تقل أهمية عنها، مثل الديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة وغيرها. والتي إن اعتمد عليها في بناء السياسات العمومية القطاعية وغير القطاعية، وفي بلورة المشاريع والمخططات التنموية ستجعل الإنسان يعيش الحياة الكريمة والرفاه الاجتماعي. لأن العمل المبني اليوم على قيم ومبادئ التشارك والمشاركة لكل الفاعلين في الحياة العامة، من قطاع عام وخاص

ومجتمع مدني، يعد ضرورة قصوى لتحقيق التنمية المحلية المستدامة والمندمجة لكل مجالات الحياة، وهذا ما يعبر عنه بالإرادة الجماعية La Volonté Collective المبنية على منطق الفعل الجماعي Logique de L'action Collective بتعبير عالم الاقتصاد الأمريكي Mancur Olson ، مقابل الإرادة الخبيثة La Volonté Maligne المبنية على الفردانية في التدبير والتسيير.

وعلى العموم فالتنمية المحلية كخيار استراتيجية تهدف من خلال آليات التشارك إلى:

- توفير البيئة المناسبة لتحرير المبادرات واكتشاف الطاقات المحلية قصد تقوية القدرات الفردية والجماعية في عملية الفاعلية والإبداع .
- التكيف مع كل المتغيرات الطبيعية والمجتمعية وتحقيق التأهيل الذاتي كشرط أساس للبقاء والاستمرارية.
- إحداث وتطوير بدائل التنمية من خلال استثمار الموارد بنوعيها البشرية والطبيعية، وابتكار أنساق جديدة للتنظيم والإنتاج تدمج الرغبات الاجتماعية والثقافية والبيئية في البعد الاقتصادي للتنمية.
- إحلال نظام اللامركزية الإدارية والسياسية وعدم التركيز بكل مقوماتها، في كل عمليات البناء والتشييد من أجل التطوير.
- الدفع بقيم ومبادئ الديمقراطية التشاركية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا عبر الرفع من مستوى التعليم ومنسوب الوعي الفكري لدى السكان المحلين، مع الاستجابة لأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .
- إرساء دولة الحق والقانون بمؤسسات فاعلة تجعل الفرد واعيا بحقوقه وواجباته ومنخرطا في الحياة العامة.

2) واقع تدبير المجال بالمغرب : السياقات التاريخية والرهانات المجتمعية

يقتضي تدبير قضايا المجال القيام بمجموعة من الخطوات الأولية من أهمها تقسيم المجال وتهيئته، ليسهل معه تدبيره عبر برامج ومخططات تنموية مندمجة لكل الفاعلين في الدولة.* والمغرب

* لا بد من الإشارة إلى وجود جملة من المصطلحات المتقاربة والمتباعدة فيما بينها بخصوص مفهوم التراب مثل :

- مصطلح إعداد التراب الذي يفيد في أبرز تجلياته التعاطي المنظم والمتوازن مع المجال في ابعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فهو في إحدى محدداته الفقهية عبارة عن سياسة أو علم أو فن تدبير المجال في إطار رؤية مستقبلية للسكان وأنشطتهم والتجهيزات والوسائل وغيرها، كما يؤخذ في إطار بعين الاعتبار الاكراهات الطبيعية والبشرية وحتى الاقتصادية والاستراتيجية. أنظر :

Pierre Merlin, L'aménagement du territoire, Edition PUF, 1998, p 5

بدوره في تعاطيه مع مشكلات المجال كحيز ترابي تقطنه مجموعة بشرية من السكان سواء بالعالم الحضري أو القروي مر بهذه الخطوات، قبل الحماية واثنائها وبعدها. فقبل الحماية وكما يتفق أغلب الباحثين يمكن الحديث عن تفرقة أساسية للإدارة الترابية بين بلاد المخزن وبلاد السيبا، وإن كان البعض يعتبر هذا التمييز إحالة إلى نمطين مختلفين لممارسة نفس السلطة وليس إلى تقطيع ترابي(**مديرية إعداد التراب الوطني، 2004، ص 58**). أما أثناء الحماية فقد تأرجحت عملية تقسيم المجال وتدبيره بين إدارة مخزنية تقليدية تستمد مقوماتها من التقاليد العربية الاسلامية، وبين إدارة فرنسية معبرة عن دينامية حديثة لإعداد التراب وتشكيله، إلا أن الاتجاه الذي اتخذه تقسيم وتدبير المجال في هذه المرحلة لم يكن في خدمة قضايا المغاربة بل أصبح آلية لمراقبتهم ورصد تحركاتهم، فتم تقسيم البلاد إلى أقاليم ومناطق يسهل السيطرة عليها، وهو ما أشار إليه الجنرال ليوطي في خطابه 4 غشت 1912 " إنشاء المناطق وحده سيمكن في بلاد واسعة من العمل الفوري والفعال" **(أرسلان، 1979، ص81)**. فكان أول قرار اتخذه تحويل العاصمة السياسية من فاس نحو الرباط لأسباب أمنية، وجعل الدار البيضاء عاصمة اقتصادية ومن أكبر الموانئ في إفريقيا، وإنشاء ثلاث أقاليم عسكرية هي فاس ومكناس ومراكش، إضافة إلى أربعة مدنية الرباط والشاوية والغرب وجدة، وثلاث رقبات مدنية هي مازكان وأسفي، وموكادور. كما تم تعديله بموجب قرار المقيم العام بتاريخ 26 نونبر 1926 **(يحيا، مرجع سابق، ص ص 51-69 بتصرف)**. وهو تقسيم يتماشى مع استراتيجية ضبط المجال والتحكم في مجموع التراب الوطني تقريبا. كما عرف المغرب بعده سنة 1940 تنظيم ترابي جديد يميز بين جهات مدنية ثلاث (الرباط- الدار البيضاء- وجدة)، وثلاث جهات عسكرية (فاس- مكناس- مراكش)، وناحية عسكرية (أكادير). وهكذا ثم تغيير التوجه التقليدي للبلاد ومعطياتها من طرف المستعمر حتى تستجيب لمطامعه ومصالحه الاستعمارية، والعمل على تكريس تقسيم مجالي يميز بين مغرب نافع، يضم السهول والجهات ذات النفع الكبير، ومغرب غير نافع، مغرب الجبال والأرياف حيث صعوبة التضاريس وندرة الثروات الطبيعية والبشرية. وهو تقسيم كان يزعم أنه يجد تبريره التاريخي في ثنائية بلاد المخزن وبلاد السيبا. وبالتالي كان تقسيما تعسفيا مواكبا للسياسة البربرية الشهيرة للاستعمال، والتي كانت تستهدف تفكيك البنيات المجالية للمغرب **(مديرية إعداد التراب الوطني، 2000، ص ص 30-31)**. أما مرحلة

التدبير الترابي : مفهوم عصري ينتمي للمدرسة السويسرية ، ويفيد في عرفها طريقة خاصة لإعداد ووضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجال، وهو يهدف إلى تحقيق غايتين الأولى استراتيجية تتمثل في تحقيق التنمية الشمولية والمستدامة، والثانية عملية وتتمثل في تطوير طرق التسيير العمومي المرتبط بالمجال . أنظر : جمال خلوق، التدبير الترابي بالمغرب، واقع الحال ومطلب التنمية، الطبعة الأولى، طوب بريس الرباط، فبراير 2009، ص 10 -11.

الاستقلال فقد تميزت بصدور ظهير 2 دجنبر 1959 يتأسس على أبعاد سياسية وأمنية لبسط السيطرة السلطوية على مجمل التراب الوطني، وفرض التحكم الاجتماعي، أي التحكم في المجال الذي يؤدي بشكل مباشر إلى التحكم في الانسان الذي يسكن هذا المجال، وهو الأمر الذي لا زال حاضرا إلى يومنا هذا رغم تسجيل بعض الاختلافات على مستوى الشكل الخارجي، إلا أن المضمون تقريبا واحد، هو عدم قدرة السلطة المركزية في السماح للهيئات المحلية في وضع سياسات عمومية اجتماعية تناسب وضعيات جغرافية مكانية وزمانية معينة. فحتى الحديث عن مشروع الجهوية الموسعة رغم أهميته المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية، إلا أن وجوده على أرض الواقع لم يتم بالشكل المطلوب، فالمركزية تتحكم في اللامركزية سواء السياسية أو الإدارية، وهو ما ينعكس سلبا على تنمية العديد من المناطق ويجعل البرامج التنموية لا تلقى قبولا من طرف الساكنة لغياب ما بات يعرف بالديمقراطية التشاركية وربما حتى التمثيلية، أي غياب الديمقراطية في مستوياتها ومجالاتها. والدليل على ذلك ما يشهده الزمن السياسي من هدر للوقت، وتضييع للفرص الثمينة التي يمكن أن تحقق التنمية البشرية للمجتمع بصفة عامة.

كما تحكمت في عملية التقسيم الترابي وتهيئته وتدبير قضاياه مجموعة من العوامل، إلى جانب ما يرتبط بالدوافع السياسية والاجتماعية الناتجة عن جملة من التحولات المجتمعية خلال مرحلة الستينيات والسبعينيات من انتفاضات في العديد من المجالات الحضرية وشبه الحضرية بسبب الفقر والتهميش وعدم التوازن بين باقي مجالات المغرب ... وهي أمور كانت كافية للدولة بأن تنهج سياسة إدارية تقوم على المزيد من المراقبة عن طريق التقسيم الإداري والجماعي. كما يمكن للعوامل السياسية المتحكم في عملية التقطيع أن تتخذ مسارات أخرى كإدماج بعض المجتمعات التقليدية داخل إطار اداري كما حدث لقبائل زمور إقليم الخميسات وقبائل زيان إقليم خنيفرة... أو استجابة لرغبة سياسية يعبر عنها السكان أنفسهم مثل ما وقع لقبائل ونخبة من الأعيان عند توجهها نحو القصر الملكي للمطالبة بخلق إقليم قلعة السراغنة.

وما التقسيم الإداري إلا تعبير صريح عن عجز الإدارة المركزية عن اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لبعدها عن الواقع المحلي. فلا وجود لأي دولة في العالم اليوم تطبق نظام المركزية الإدارية وحده، فإلى جانبه يوجد نظام اللامركزية وعم التركيز من خلال إحداث مصالح ومرافق إدارية تكون لها مهمة الإشراف على التمثيل الإداري للحكومة المركزية على الصعيد المحلي بمسميات عدة كالمصالح الخارجية أو الإقليمية أو المفتشيات أو المندوبيات أو المديريات الجهوية والإقليمية. وذلك في إطار ما بات يعرف بشعار تقريب الإدارة من المواطنين. أي إدماج الجهاز الإداري الترابي في المجتمع المتغير عليه خدمته. بمعنى تبني مشروعية سياسية جديدة قائمة على تعدد واختلاف الفاعلين، واعتبار البعد المحلي محطة استراتيجية في إعادة هيكلة الفعل والسياسات العمومية. فالدولة التي تم اعتبارها وبشكل

واسع كأداة لحل المشاكل أصبحت هي مشكلة على حد تعبير شارل سشلتز Charles Schultze. كما يمكن تلخيص ذلك في القولة الشهيرة للسوسيولوجي الأمريكي دانييل بيل D,Bell التي تعتبر أن الدولة أصبحت كبيرة بالنسبة للمشاكل الصغرى وصغيرة بالنسبة للمشاكل الكبرى **(ورد،2006، ص11)**. لبقى السؤال دائما يطرح هل بالفعل الإدارة المغربية بالمجالات الحضرية والقروية قريبة من المواطنين أم هي قريبة من الحيث البناء الإسمنتي بعيدة عنهم من حيث الخدمات وقضاء المصالح ؟ إضافة إلى أن علاقة التقسيم الترابي باللامركزية بمضامينها السياسية الإدارية والتنموية أضحت مسألة ضرورية، فتنامي دور الدولة وتشعب تدخلاتها وشساعة المجال المتحكم فيه يجعلها عاجزة عن ضبط جميع المكونات المجالية من موقع مركزي، الشيء الذي جعل من نظام اللامركزية خيارا لا محيد عنه باعتباره الأسلوب النموذجي الناجح لتسيير الشؤون المحلية ، وهو ما أقدم عليه المغرب بإصدار ظهير 23 يونيو 1960 الخاص بالتنظيم الجماعي والمالي، ثم من بعده ظهير 30 شتنبر 1976 والذي اعتبره الكثير من الباحثين والمسؤولين بمثابة تحول في ميدان اللامركزية الإدارية بالمغرب، حيث منح الجماعات الترابية بنوعيها اختصاصات وصلاحيات واسعة، وجعلها المسؤولة الأولى على ميادين لها ارتباط بالتنمية المحلية. وهو ما دعا إليه بشكل ملحوظ القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات الترابية 7 يوليوز 2015. فمثلا المادة 77 تنص على أن الجماعة تناط بها داخل دائرتها الترابية مهام تقديم خدمات القرب للمواطنات والمواطنين في إطار الاختصاصات المسندة إليها بموجب هذا القانون التنظيمي وذلك بتنظيمها وتنسيقها وتتبعها ... **(ظهير شريف رقم 1.15.85)"**. إلا أن رؤى الباحثين في قضايا المجال من تهيئة وإعداد وتدبير على مستوى ظهور المفهوم الجديد لإعداد التراب يختلف، بين من يرجع الأمر إلى فترة حكم الراحل الحسن الثاني، وبين من يربط الأمر بفترة حكم محمد السادس، ابتداء من خطابه في 12 اكتوبر 1999 بالدار البيضاء أمام مسؤولي الولايات والجهات والعمالات والأقاليم، والذي تعرض فيه للمفهوم الجديد للسلطة حيث يعتبر في نظر عبد العزيز أشرقي خطابا فاصلا بين توجهين الأول ساد لفترة ليست بالقصيرة اتسم خلاله تدبير الشأن العام بممارسات طبعها سوء التسيير والتدبير للمال العام، والثاني إيذانا بقرب دخول البلاد مرحلة جديدة يتسم تدبير الشأن العام خلالها بالدينامية والشفافية والمساواة **(أشرقي،2003، ص ص 177-179)**.

وإذا كان الميثاق الوطني لإعداد التراب قد أكد على أن" سياسة التنمية وإعداد التراب تبقى مرهونة بمدى قدرة البلاد على رفع التحديات التي تطرحها وستطرحها المسألة الحضرية في بلادنا، وذلك من خلال تركيز الجهود على الفئات الفقيرة بالوسائل التي تتيح لها إمكانيات الاندماج في المجتمع الحضري، فإن السؤال يبقى مطروحا حول الكيفية التي تصبح بها المدينة المغربية مجالا ترابيا للحياة الكريمة والإدماج وإنتاج عوامل التماسك الاجتماعي؟.

إن الملاحظ البسيط لواقع حال المجال الحضري ببلادنا يكتشف نسقا حضريا غير منسجم، فالعديد من المجالات بالمدن المغربية تعرف اختلالات بنيوية واضطرابات على مستويات عدة، فالفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، والجريمة بكل أنواعها كلها مظاهر وظواهر مرضية بادية للعيان داخل فضاءات جغرافية واسعة سواء بالجبال أو السهول أو الهضاب بالقرى والمدن. وهو تعبير عن سياسات عمومية واجتماعية قطاعية وغير قطاعية وبرامج تنموية نتائجها في غالب الأحيان سلبية، لأسباب تتعلق في كثير من مجملها بالعقلية السلطوية المتحكمة الأمرة والناهية من جهة، وعدم التناغم الحاصل بين الفاعلين والمتدخلين في الحياة المجتمعية من جهة أخرى، وهو ما عبر عنه الملك في خطاب العرش لهذه السنة 2019 بالفشل التنموي **(خطاب العرش، 2019)**. يقول " إن النموذج التنموي الحالي أبان خلال السنوات الأخيرة عن عدم قدرته على تلبية الحاجيات المتزايدة لفئة من المواطنين، وعلى الحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية وهو ما دفعنا للدعوة إلى مراجعته وتحيينه"، وهو ما جعله يقر بضرورة إحداث لجنة خاصة بالنموذج التنموي، يقول في هذا الصدد " وفي هذا الإطار قررنا إحداث اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الذي سنقوم في الدخول المقبل إن شاء الله بتنصيبها. والأمر لا يتعلق بإجراء قطيعة مع الماضي وإنما نهدف لإضافة لبنة جديدة في مسارنا التنموي في ظل الاستمرارية". كما يضيف ايضا القول " إن تجديد النموذج التنموي الوطني ليس غاية في حد ذاته وإنما هو مدخل للمرحلة الجديدة التي قوامها المسؤولية والإقلاع الشامل، وهي مرحلة حافلة بالعديد من التحديات والرهانات الداخلية والخارجية التي يتعين كسبها. والتي من أهمها رهان العدالة الاجتماعية والمجالية لاستكمال بناء مغرب الأمل والمساواة للجميع. مغرب لا مكان فيه للتفاوتات الصارخة ولا للتصرفات المحبطة ولا لمظاهر الريع وإهدار الوقت والطاقات فكلها مظاهر سلبية يجب القطيعة معها وإشاعة قيم العمل والمسؤولية والاستحقاق وتكافؤ الفرص. وهو ما يقتضي انخراط جميع المؤسسات والفعاليات الوطنية المعنية في إعطاء نفس جديد لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، إلى جانب التعبئة الجماعية وجعل مصالح الوطن والمواطنين تسمو فوق أي اعتبار حقيقة ملموسة وليس مجرد شعارات".

وبالتالي يبقى في نظرنا النهوض بأعباء المدينة المغربية وتفعيل مؤسسات الأداء التنموي، رهين بنهج أسلوب تدبيري يعتمد ترسيخ الديمقراطية المحلية، من خلال توسيع دائرة المشاركة وإرساء سياسة الحوار والتشاور بين مختلف الفرقاء والفاعلين، على اختلاف أنواعهم بشكل منظم، عبر نهج نظام الحكامة الحضرية Urbaine Gouvernance، والحكم التشاركي، بما هي الأساليب الناجعة للتخفيف من حدة التناقضات التي يختزلها المجتمع المغربي بصفة عامة والمجال الحضري على وجه الخصوص، والتمكن من احتوائها حفاظا على التماسك والاندماج الاجتماعي. فالقدرة على انجاز

سياسة حقيقية للتدبير الحضري تعكس القدرة على انجاز إصلاح في العمق للأداء العام، التصورات والممارسات السياسية(**sedjari , 2000,p 39**).

3) المقاربة التشاركية رافعة التنمية المحلية

تمدنا السوسيولوجيا التاريخية بمحدودية العمل من أجل في الزمان والمكان لحظة عجزه عن إدارة الشأن العام، سواء على المستوى الماكرو تنظيمي أو الميكرو تنظيمي، لوجود وانبثاق مطالب اجتماعية جديدة برهانات مغايرة، تضع سياسة اللامركزية بشكليها الإداري والسياسي، ومن المشاركة في اتخاذ القرار السياسي والسياسات العمومية والاجتماعية مرتكزا لها. وهنا سيظهر براديغم التدبير التشاركي أو ما يسميه الباحث في علم الاجتماع المغربي عبد المالك ورد بالحكم التشاركي*، كإعلان عن منظور جديد لممارسة السلطة السياسية، ومطلب لهيكلة جديدة للقرار تقوم على إعطاء الأولوية للفاعل المحلي، وهيئات المجتمع المدني، إلى جانب مؤسسات الدولة في المساهمة وخلق التناغم بين كل عمليات التنمية والتغيير الاجتماعي. وهذا ما يعبر عن شكل من أشكال تنظيم الدولة تسميه Sylvie Trosa بالدولة التعاقدية أو الدولة التركيب L'Etat Synthèse دولة غير مبنية على الإقصاء أو الإكراه، بل على التفاوض والإنصات، لا على الإخضاع أو التحيز لطرف معين على حساب أطراف أخرى، إنها وفق هذا المنظور هي من يحرس على الحل التركيبي بين مختلف وجهات النظر والمصالح **(sylvie, 1999,p 17)**.

والمقاربة التشاركية L'approche Participative كمنهجية في عملية تدبير قضايا المجتمع ورهاناته، تتضمن الطرق والأساليب التي تساعد الجماعات الصغرى والمتوسطة والكبرى ، وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة على تدبيرهم الذاتي وحصول الثقة في النفس والفهم والشعور بامتلاك المشاريع التنموية التي تحدث التغيير المطلوب في المجتمع. فهي على هذا الأساس تستهدف احترام كرامة الناس وتحسين ظروفهم المعيشية عبر مسلسل الإشراك وتحمل المسؤولية في كل مستويات عناصر بناء المشروع بدءا بالتشخيص التشاركي مرورا بالتخطيط التشاركي والتنفيذ التشاركي مع التقييم والتقويم التشاركي والمستمر **(الكرخي، 2014)**. حيث يتم وتطبيقها على مرحلتين متكاملتين هما: مرحلة تحليل موقع التدخل عبر جمع المعطيات الضرورية لتحديد الأولويات واشراك الكل من أجل ضمان نجاح

* يقول عبد المالك ورد " ليس الحكم التشلركي إذن سوى إنتاجا مباشرا لعدم قدرة السياسات العمومية على تحقيق النتائج المرغوبة على مستوى التقليص من الفوارق الاجتماعية والتصدي للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناتجة عن قوة المنافسة الدولية، إنه بعد تحويلي من أبعاد الفعل العمومي، فهو بقوم بتحويل الرغبات والآمال نحو المناطق كما لو كانت ستجيب بطريقة أحسن عن نتائج الأزمة". أنظر كتاب عبد المالك ورد ، الفاعل المحلي وسياسة المدينة بالمغرب، مرجع سابق، ص ص 21-22.

المشاريع المبرمجة. وثانيها مرحلة متدرجة وتفاعلية تقوم على التدبير التشاركي لكل العناصر مع اعتماد نظام للتتبع والتقويم مكون من مؤشرات تساعد على إحداث التعديلات اللازمة في الوقت اللازم.

وأهميتها في التنمية الترابية كمنهجية عمل مساعدة على التنمية العادلة تتجلى في كونها:

- تمكن من تحديد الحاجيات الحقيقية للسكان وما ينبغي الاهتمام به من مشاريع.
- المساعدة على تجاوز العوائق الممكن وجودها عند تصادم مقترحات الجهات والسلطات الوصية مع عادات وتطلعات السكان المحليين.
- تمكين الخبراء من رصد مدى اهمية المشاريع المقترحة وفعاليتها وكذا امكانية تحقيقها على أرض الواقع من عدمه.
- التخفيف من تكاليف العمليات والمشاريع التنموية.
- الضامن الوحيد لإدماج المواطنين بشكل مباشر في قلب التنمية وممارسة السلطة.

ومن النماذج العالمية التي عملت على تطوير أساليب المشاركة والانفتاح على المجتمع ورغباته دولة البرازيل فقد أسست وبشكل أخص في مدينة بورطو أليغري تجربة رائدة ومتميزة في مجال المشاركة والمراقبة الشعبية، وهي تجربة اجتماعية نموذجية في العالم تعتمد الإشراك المباشر لكل المواطنين من خلال مجالس الأحياء الموازية للمجالس المنتخبة في إطار الديمقراطية التمثيلية، إلا أنها تختلف عنها في طريق انتخابها وفي صلاحياتها، ذلك أن المجلس الأول يقوم طبقا للقانون بتدبير الشأن المحلي ، فيما يتولى المجلس الثاني المراقبة الشعبية للمجلس والمشاركة في تدبير شؤونه. وبالنظر إلى ما حققته من نتائج ايجابية على ارض الواقع فقد تم تعميمها على مستوى المدينة، كما بدأ الفاعلون السياسيون والاجتماعيون في توسيع قاعدتها على مستوى البرازيل وخارجها. ففي هذه المدينة جعل تحالف اليسار الذي يقوده حزب العمال من مشاركة المواطن في تحضير ميزانية المدينة الأداة الرئيسية للتدبير البلدي، حيث قسمت المدينة إلى ستة عشر مقاطعة للتداول، متممة بست لجان موضوعاتية Commissions thématiques.* كما تم تبنيها من طرف هيئة الأمم المتحدة في المؤتمر الدولي للمدينة. ففي نونبر 1999 أرسلت مئات الحكومات المحلية (من أوربا، إفريقيا، أمريكا) ممثلين عنها في ندوة " ديمقراطية المشاركة" وقد حضرها مؤسسات دولية كالبنك الدولي للتنمية، والمعهد الدولي للتكوين، وبرنامج التدبير الحضري للأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية **(ورد، مرجع سابق، ص 23- 24 بتصرف).**

* اللجان التيماتية التي وجدت في 1999 هي : لجنة التنمية الاقتصادية والضريبة المحلية، الصحة والمساعدة الاجتماعية، السير والنقل، الثقافة، التربية، الرياضة والوقت الثالث، التنظيم، التهيئة والتنمية الحضرية والبيئة.

خاتــمة:

هكذا فوضع تدبير التنمية المحلية للمجالات الحضرية بالمغرب منذ عقود من الزمن إلى اليوم، يتسم بالعديد من الاشكالات والمعضلات الاجتماعية التي تجعل المجتمع المغربي بفئاته ومجالاته المختلفة يعيش التخلف وعدم التقدم والتطور، مما يجعل الكل تقريبا يدرك دون أدنى شكل أن الأسباب المتحكمة في ذلك لا تخرج عن نطاق فلسفة منهجية إدراك المشاكل والتعاطي معها وفق مقاربة معينة. فمشروعية السلطة المركزية لا تزال فوق المجتمع، تحتفظ لنفسها بحق التدخل المباشر في الكليات والجزئيات لكونها مهوسة بهاجس التحكم والسيطرة، والأمثلة في ذلك كثيرة ومتعددة أخرها تدبير جائحة كوفيد كورونا المستجد، الذي بقدر ما كشف عن حقيقة السياسات العمومية والاجتماعية للدولة في قطاعات معينة كالصحة والتعليم والشغل، بقدر ما استغلته السلطة المركزية في زيادة منسوب التملك والاستحواذ على كل السلط التشريعية والتنفيذية وربما حتى القضائية. الشيء الذي يجعل من الرهانات المطروحة على الصعيد المحلي في معظمها رهانات سياسيوية بدون هاجس تنموي حقيقي وثقافة سياسية موازية. فبؤس تدبير مجالاتنا المحلية سواء بالمدن أو القرى تحصيل حاصل لبؤس النخب السياسية ومعها المجتمع المدني ، وعدم قدرة النسق ككل على استيعاب كل التحولات المجتمعية المحلية والدولية والعمل على استثمارها في الجانب الذي يعود بالنفع على المجتمع. فالخطاب التنموي المسموع أو المقروء في كل وسائل الاعلام بمختلف أصنافها ليس في نظرنا سوى وسيلة لمواجهة القرارات الدولية وابتغاء مباركتها ورضاها.

ولهذا فالاعتماد على فلسفة المقاربة التشاركية وما ترتكز عليه من مبادئ وأسس قانونية وأخلاقية، تجعل الكل يحس بالمسؤولية الملقاة على كاهله في كل أشواط ومراحل النمو والتنمية البشرية المستدامة، وينخرط بتلقائية وحرية في مسلسل الاصلاح والتغيير المجتمعي، لهي السبيل المنهجي الكفيل في اعتقادنا للتصدي لكل الأزمات الاقتصادية والمعضلات الاجتماعية المتعددة المظاهر والتجليات المجتمعية، التي تعرف انتشارا واسعا بالعديد من المراكز الحضرية والقروية بالمغرب، دون الوقوع في فقدان الدولة لوجودها الأخلاقي الموضوعي بتعبير الفيلسوف فريدريك هيغل، لأن القرب جميل ما لم يكن مهددا للوجود.

❖ الهوامش

1- عبد الرحمن المالكي (2015) ، *الثقافة والمجال، دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب*، الطبعة الأولى، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، المغرب. ص ص52- 53 (بتصرف).

2- Claval Paul(1978), Espace et Pouvoir, Ed, PUF, Paris.p 15 .

3- عبد الرحمن المالكي، مرجع سابق، ص ص 55- 56.

4- محمد شفيق (1994)، *التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع*، الإسكندرية مصر. ص 13.

5- عبد الكبير يحيا (2010) ، *تقسيم التراب والسياسة الجهوية بالمغرب، نحو اعتماد جهوية سياسية*، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مطبعة دار النشر المغربية، عدد 84، ص ص 24-25.

6- أبو النور حمدي وحسن (2012)، *يورغن هابرماس، الأخلاق والتواصل، المكتبة الفلسفية*، بيروت –لبنان، 137.

7- التصميم الوطني لإعداد التراب الوطني (2004)، *الوثيقة التركيبية*، مديرية إعداد التراب الوطني بالمغرب، ص 58.

8- أ

نور أحمد أرسلان (1979)، *التنظيم الإقليمي بالمغرب – المجالات والأقاليم*، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، دار الكتاب، ص 81.

9- عبد الكريم يحيا، مرجع سابق، ص ص 51- 69 (بتصرف).

10- مديرية إعداد التراب (2000)، *المجال المغربي واقع الحال*، الطبعة الثامنة، مطبعة عكاظ، ص ص 30-31.

11- عبد المالك ورد (2006)، *الفاعل المحلي وسياسة المدينة بالمغرب*، منشورات كلية الآداب مكناس، سلسلة دراسات وأبحاث ، رقم 10، ص 11.

12- ظهير شريف رقم 85. 15, 1 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق 7 يوليوز 2015 والمتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14. 113 الخاص بالجماعات.

13- عبد العزيز أشرقي (2003)، *العامل والمفهوم الجديد للسلطة*، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، ص ص 177-179.

14- مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش 2019.

15- Sedjari Ali (2000), L'Etat contre la ville ? in : le devenir de la ville, sous la direction de Sedjari Ali, Paris, Ed, l'harmattan, GRET. P 39.

16- sylvie Trosa (1999), quand L'Etat S'engage ,la démarche contractuelle, Collection Service public, éditions d'organisation. P 17.

17- مجيد الكرخي (2014)، *التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج*، مطبعة الريان، وزارة الثقافة والفنون والتراث قطر.

18- عبد المالك ورد، مرجع سابق، ص ص 23- 24 (بتصرف).

❖ **لائحة المراجع المعتمدة:**

1) باللغة العربية

1- أرسلان أنور أحمد (1979)، *التنظيم الإقليمي بالمغرب – المجالات والأقاليم*، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، دار الكتاب.

2- أبو النور حمدي وحسن (2012)، *يورغن هابرماس، الأخلاق والتواصل، المكتبة الفلسفية*، بيروت –لبنان.

3- أشرقي عبد العزيز(2003)، *العامل والمفهوم الجديد للسلطة*، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة.

4- شفيق محمد(1994)، *التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع*، الإسكندرية مصر.

5- صن أمارتيا (2004)، *التنمية حرية*، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد 303.

6- الكرخي مجيد (2014)، *التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج*، مطبعة الريان، وزارة الثقافة والفنون والتراث قطر.

7- المالكي عبد الرحمن(2015) ، *الثقافة والمجال، دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب*، الطبعة الأولى، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، المغرب.

8- ورد عبد المالك (2006)، *الفاعل المحلي وسياسة المدينة بالمغرب*، منشورات كلية الآداب مكناس، سلسلة دراسات وأبحاث ، رقم 10.

9- يحيا عبد الكبير(2010) ، *تقسيم التراب والسياسة الجهوية بالمغرب، نحو اعتماد جهوية سياسية*، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مطبعة دار النشر المغربية، عدد 84.

10- التصميم الوطني لإعداد التراب الوطني (2004)، *الوثيقة التركيبية*، مديرية إعداد التراب الوطني بالمغرب.

11- مديرية إعداد التراب (2000)، *المجال المغربي واقع الحال*، الطبعة الثامنة، مطبعة عكاظ.

12- ظهير شريف رقم 85. 15, 1 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق 7 يوليوز 2015 والمتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14. 113 الخاص بالجماعات.

13- مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش 2019.

2) باللغة الأجنبية

14- Claval Paul(1978), Espace et Pouvoir, Ed, PUF, Paris.

15- Habermas Jürgen (1987). Théorie de l'agir communicationnel, trad . J .M ferry (tome 1), et j .L. Schlegel (tome 2), paris, fayard .

16- Lefebvre Henri (1972) , Le droit à la ville (espace et politique), Ed,Anthropos, paris,.

17- Lefebvre Henri (1974), La Production de l'espace, Ed, Anthropos, paris.

18- Merlin Pierre (1998), L'aménagement du territoire, Edition PUF.

19- Olson Mancur (1965), Logique de l'action collective, Presses universitaires de France.

20- Sedjari Ali (2000), L'Etat contre la ville ? in : le devenir de la ville, sous la direction de Sedjari Ali, Paris, Ed, l'harmattan, GRET.

21- sylvie Trosa (1999), quand L'Etat S'engage ,la démarche contractuelle, Collection Service public, éditions d'organisation.